

بلدية الكويت المشكلة.. والطريق إلى الحل

17 فبراير 2007م

يواجه القطاع العام في دولة الكويت انتشارا واسعا لظاهرة الفساد الإداري الذي بات يؤثر بشكل مباشر على الخدمات العامة الموجهة للجمهور، وهو ما أكدته العديد من التقارير الصادرة في هذا الشأن.

وانطلاقا من الدور الذي يلعبه المجتمع المدني - بشكل عام - في مناهضة الفساد، وسعيًا من جمعية الشفافية الكويتية - بشكل خاص - لتحقيق أغراضها بتعزيز الشفافية، فقد عمدت إلى تبني مشروع "شفافية الخدمات" والذي يهتم برصد وتتبع مواطن الخلل والفساد بمرافق الدولة العامة المعنية بتقديم تلك الخدمات، للحد منها ومحاربتها.

ولما كانت بلدية الكويت تعتبر من أبرز القطاعات التي ظهرت فيها هذه المشكلة بشكل واضح، فقد أعد هذا التقرير بشأنها.

وقد سبق إعداد هذا التقرير قيام جمعية الشفافية الكويتية بالتعاون مع اللجنة الخماسية لمحاربة الفساد في المجلس البلدي بتنظيم حلقة نقاشية مغلقة بعنوان (بلدية الكويت .. المشكلة والحل) عقدت في مقر المجلس البلدي بتاريخ 2006/11/25 وحضرها كل من:

- | | | |
|---|--------------------|------|
| وزير الدولة لشئون البلدية | عبدالله المحيلبي | (1) |
| رئيس المجلس البلدي | عبدالرحمن الحميدان | (2) |
| عضو مجلس الأمة | احمد باقر | (3) |
| عضو مجلس الأمة | احمد المليفي | (4) |
| عضو اللجنة الخماسية لمكافحة الفساد - المجلس البلدي | د. فاضل صفر | (5) |
| عضو اللجنة الخماسية لمكافحة الفساد - المجلس البلدي | عبدالعزیز الشايجي | (6) |
| ممثل غرفة تجارة وصناعة الكويت | عبدالسلام العوضي | (7) |
| رئيس شركة مجمعات الأسواق | توفيق الجراح | (8) |
| أمين سر اتحاد ملاك العقار | قيس الغانم | (9) |
| أمين سر اتحاد المكاتب الهندسية | فتوح العصفور | (10) |
| مدير عام البلدية | محمد عيد النصار | (11) |
| عضو هيئة تدريس في الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب | جاسم الفهد | (12) |
| رئيس جمعية الشفافية الكويتية | صلاح الغزالي | (13) |

وفي نهاية هذه الحلقة أبدت الجمعية استعدادها لتقديم تقرير بالموضوع يعبر عن وجهة نظرها فيما يتعلق ببلدية الكويت.

حيث تم تشكيل فريق لهذا الغرض عقد عدة لقاءات، استضاف خلالها عدد من المختصين، وتدارس الآراء التي طرحت في الحلقة النقاشية، واستعرض العديد من أوراق العمل والدراسات التي قام بها المهتمين بشأن البلدية، كما اطلع الفريق على ا لتقارير الحكومية وتقارير ديوان المحاسبة بشأن البلدية و BOT ، بالإضافة إلى تقارير بعض الجهات الرقابية الأخرى، كما تابع الأسئلة البرلمانية المقدمة من أعضاء مجلس الأمة وتلك المقدمة من أعضاء المجلس البلدي في هذا الشأن، فجاء هذا التقرير حصيلة لكل ما تقدم.

وإذ تتشرف جمعية الشفافية الكويتية بتقديم هذا التقرير، فإنها تؤكد بان القضاء على ظاهرة الفساد يتطلب تضافر جهود عدد من المؤسسات التنفيذية والتشريعية وعمل جماعي من العاملين من داخل البلدية ومن خارجها .. يبدأ برغبة صادقة من رأس جهاز البلدية.

وفيما يلي نستعرض أهم الملاحظات التي انتهى إليها فريق إعداد التقرير:

(١) المخطط الهيكلي :

يعتبر المخطط الهيكلي لدولة الكويت القاعدة الأساس في كل ما تقدمه البلدية من خدمات، وعلى الرغم من اعتماد المخطط الهيكلي الثالث بموافقة المجلس البلدي إلا أن المراقب يلاحظ حجم الانتهاكات والتجاوزات الواسعة التي تعرض لها، الأمر الذي أثر سلباً على الخدمات نتيجة لعدم الاستخدام أو استغلال الأراضي بالشكل الأمثل. وكنتيجة طبيعية للمستجدات الاقتصادية، واستجابة لما طرأ على التركيبة السكانية من تغيير فقد تقرر إعادة تطوير المخطط الهيكلي، وهو الأمر الذي يتطلب التنسيق والتعاون بين البلدية وكل مؤسسات الدولة، إلا أن ذلك لا يتم بالشكل المطلوب. وبناء على ذلك، فإنه لا بد من إعطاء موضوع انجاز المخطط الهيكلي للدولة أولوية كبيرة، ومن ثم إصداره بمرسوم وفق ما جاء بقانون البلدية الجديد (2005/5 مادة 12)، على أن تكون من أهم أولويات جهاز البلدية والمجلس البلدي ضمان الالتزام بهذا المخطط الهيكلي.

(٢) وضع استراتيجية البلدية :

يجب على القطاع العام أن يعمل وفق نظام مؤسسي له رؤية بعيدة المدى، ورسالة يسعى إلى تحقيقها وغايات استراتيجية وأهداف مرحلية تنعكس على شكل مجموعة من البرامج والمشاريع التي تحقق تلك الأهداف، بطريقة يمكن قياسها وفق جدول زمني يمكن المحاسبة بناء عليه. وحيث أن بلدية الكويت تفتقد إلى تلك الإستراتيجية المعتمدة، فإنه يجب الشروع فوراً في وضع إستراتيجية بعيدة المدى "إدارية ومالية" بالتوافق والمخطط الهيكلي للبلدية "الفني" .. ليتم بعد ذلك توزيع العمل على نحو يتناسب وبرنامج عمل الحكومة قصير المدى (أربع سنوات) لتعطي بلدية الكويت الصفة المؤسسية بدلا من الصفة الشخصية التي ترتبط بالوزير، وأن يكون هناك تصور واضح لمتابعة تنفيذ تلك الإستراتيجية بشكل ربع سنوي، ومحاسبة المقصر في أدائه استناداً لمرحلة الإستراتيجية وخطتها التشغيلية.

(٣) لامركزية البلدية (ست بلديات) :

"مركزية في التخطيط والمراقبة ولامركزية في التنفيذ"

إن كبر حجم جهاز البلدية، وكثرة اختصاصاته، واتساع المساحة التي يباشر الإشراف عليها لتشمل كل المحافظات على اختلاف الأنشطة والأهداف المتعلقة بكل منها، فضلا عن الترهل الوظيفي الذي يعاني منه.. كل ذلك يؤثر سلبا على حسن أداء الجهاز. لذلك نرى ضرورة الإسراع في اتخاذ الإجراءات اللازمة نحو تفكيك جهاز البلدية إلى بلديات توزع جغرافيا على المحافظات الست، وذلك نظرا لتنوع طبيعة كل محافظة ولخلق حالة من التنافس فيما بينها، تحقيقا لهدأ مركزية التخطيط ولامركزية التنفيذ، وذلك لما له من جوانب إيجابية يتطلبها العمل البلدي بهدف تطويره وإعطاءه المرونة اللازمة.

ويتمثل هذا النظام في أن ينشأ في كل محافظة جهاز بلدية مستقل إداريا، على أن يجمعها أمانة عامة تتبع وزير الدولة لشئون البلدية الذي يراقب البلديات الست وفق قرارات المجلس البلدي.

(٤) مراجعة التشريعات واللوائح المتعلقة بالعمل البلدي :

تعاني البلدية من نقص في التشريعات يتمثل في عدم كفاية قانونها لتحقيق الأهداف المرجوة منها، وقدم النظم واللوائح المتعلقة بعملها.

وعليه فلا بد من إجراء عملية مراجعة شاملة لجميع تلك التشريعات، والنظر في مدى ملائمتها، وإجراء كل ما هو لازم لتطويرها، بدء من قانون البلدية الجديد رقم 2005/5.. وانتهاء باللوائح (عددها يقارب ثمانية وعشرين لائحة).

لقد قامت البلدية مشكورة - بعد حلقتنا النقاشية حول البلدية في 2006/11/25م - بمراجعة وإصدار عدد من تلك اللوائح بلغت أربعا (استغلال الساحات والأرصفت التجارية، الإعلانات، المذابح، الأسواق) بين 10-12 ديسمبر 2006م، ولكن هناك العديد من اللوائح القديمة التي تحتاج إلى المراجعة والتطوير (مثل: نظام أعمال البناء الذي يضم 14 جدولا، النظافة، أنظمة السلامة،

الزراعة، فرز القسائم، الأغذية).. وغيرها.. مع التأكيد على أهمية ضمان استقرارها من ناحية وتفعيلها من ناحية أخرى، وذلك بعد إجراء عملية المراجعة اللازمة.

(٥) إيقاف تشكيل لجان تتداخل باختصاصات أصيلة لوحدات إدارية معتمدة:

تحكم عملية إصدار القرارات بش أن تشكيل اللجان في أجهزة الدولة المختلفة العديد من الإجراءات والتي من أهمها ألا تكون اختصاصات تلك اللجان متداخلة مع اختصاصات أصيلة لوحدات إدارية أخرى موجودة بالفعل، إلا إن البلدية لا تلتزم بهذه الإشتراطات في الكثير من اللجان التي تشكلها، والتي هدفها إصدار قرارات تنفيعي بالمخالفة للقانون، والملاحظ على هذه اللجان هو ما يحصل من تغيير دائم لأعضائها لتفريق المسؤولية عن أعمالها بين عدد من المسؤولين.

ومن ذلك ما حصل بشأن تشكيل لجنة لتسهيل إجراءات خاصة بمشاريع كبرى تتطلب إعداد الدراسات وتحديد النسب وتقييها في ظل نظام البناء المعمول به في البلدية، إلا إنه سرعان ما تعدت تلك اللجنة هذه الاختصاصات بإصدار موافقات وقرارات لا تدخل ضمن اختصاصاتها الأصيلة، كما تم إعادة تسمية اللجنة عدة مرات، وترأسها أكثر من مسؤول خلال فترات زمنية قصيرة لا تتماشى مع قرارات التدوير المختلفة التي تمت على بعض المسميات الوظيفية ، إضافة إلى تولي عدد غير قليل رئاستها دون قرار، وكل ذلك لتحقيق أكبر قدر من المخالفات والاستثناءات.

وهناك أمثلة عديدة نذكر بعضها، مثل تشكيل لجنة فنية تتعارض اختصاصاتها مع إدارة النظم الهندسية، وتشكيل لجنة لدراسة عدد مواقف السيارات للسكن الاستثماري وهو اختصاص إدارة التنظيم، فضلا عن تشكيل لجان لإجازة مخالفات قائمة ومنح الموافقة على توصيل التيار الكهربائي رغم أن المخالفات من اختصاص الإدارة القانونية وإدارة النظم الهندسية.

٦) ضعف التعاون مع الجهات الرقابية :

بمتابعة تقارير "ديوان المحاسبة" تبين أن البلدية تتقاعس في الكثير من الأحيان عن تقديم المستندات المطلوبة منها لمساعدة الديوان بأداء واجباته الرقابية، وتعدى ذلك إلى قيام البلدية بتقديم بيانات ومستندات مغلوبة كان من شأنها تضليل الديوان أو تقييد عمله.

كما قامت البلدية بارتكاب تجاوزات للنظم واللوائح التنظيمية الصادرة من "وزارة المالية" في حالات عديدة تم رصدها، إضافة إلى قيامها بارتكاب مخالفات تتعلق بالنظم واللوائح الصادرة عن "ديوان الخدمة المدنية" وفي حالات كثيرة قامت على مخاطبة الديوان للسماح لها بالاستمرار في تلك المخالفات في سبيل تحقيق منافع خاصة والإصرار عليها حتى قبل ورود موافقات من الديوان على تلك المراسلات.

لذا يجب العمل فوراً على وقف مثل هذه التجاوزات وإحالة المتسببين بها إلى الجهات المعنية لمحاسبتهم على تلك الأخطاء.. والعمل على عدم تكرارها.

٧) ضعف الرقابة في الجهاز التنفيذي :

تشرف البلدية على مراقبة المشاريع الإنشائية ومنح تراخيص البناء لها في حدود الشروط المقررة بهذا الشأن ، والملاحظ أن هناك عدد من تلك المنشآت تقام بدون تراخيص وعدد آخر تتم بالمخالفة للتراخيص الممنوحة لها دون أن تتخذ البلدية أي إجراءات عقابية رادعة بحقها، وهو ما أدى بطبيعة الحال إلى تفشي هذه الظاهرة بين الملاك والمستثمرين والمكاتب الهندسية والشركات نتيجة لتقصير البلدية وتفاعسها عن قيامها بواجباتها.

كما يلاحظ من ناحية أخرى تقاعس جهاز البلدية في كثير من الأحيان عن القيام بواجبه في منع التعديت على أملاك الدولة واتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة بإزالة القائم منها ، مما تسبب بخسائر للخزينة العامة، وتقويت الفرصة لإقامة مشاريع حيوية، فضلا عما باتت تسببه بعض تلك التعديت من نتائج سلبية على البيئة والصحة العامة.

لذا يجب على البلدية التأكد وبشكل دوري من قيام إدارة الرقابة بواجباتها لوقف مثل تلك التجاوزات، وإحالة المقصرين منهم إلى المحاسبة.

٨) تجديد العقود بالمخالفة للمصلحة العامة:

تبرم البلدية عدد من العقود في سبيل تقديم خدماتها المختلفة للجمهور أو تقديم الدعم الفني أو الاستشاري لجهاز البلدية، وبالرغم من تعدد الوحدات الإدارية واللجان المخضرة بإبرام و متابعة مثل تلك العقود، إلا أن البلدية تعاني من مشكلات جمه في سبيل تجديد العقود أو الترسية أو دراسة العروض المتقدمة، ومن أهم ما تواجهه لجنة المشتريات والمناقصات في البلدية هي تجديد عقود التنفيغ لدى إدارتها المتعددة بسبب عدم توفر الوقت اللازم لاعادة الطرح او مراجعة ثغرات العقود السابقة، كما تتمثل مشكلة التجديد للعقود إلى عدم وجود آلية واضحة لهحاسبة المسؤولين عن تنفيذها التي عرفت بكثرة التمديد وبتأخر اتخاذ القرار مما يضطر البلدية في بعض الحالات الى مخاطبة الجهات المعنية للحصول على استثناءات للتمديد بالرغم من مخالفة ذلك للنظم واللوائح حيث جاءت كثير من الردود على تلك المخاطبات بالرفض مما ادى الى وقوع مخا لفات عديدة جاءت نتائجها ضارة بالمصالح العام .. وهذا يبعث للشبهة في أن التأخير في بدأ إجراءات تجديد العقود متعمد بهدف تجديد تلك العقود لذات الأطراف المستفيدة.

لذا لا بد من تفعيل دور الوحدات الإدارية المختصة بمتابعة العقود للقيام بمهامها الموكلة إليها بالأوقات الصحيحة واتخاذ الإجراءات القانونية المناسبة بشأن المتسببين بهذه المخالفات الجسيمة.

٩) استثناءات البناء في الاستثماري:

اشترطت اللوائح والنظم المتعلقة ب البناء في السكن الاستثماري ضرورة توفير عدد من مواقف السيارات يتناسب وعدد الشقق المرخصة.

وقد قامت البلدية في فترات زمنية متفاوتة بتشكيل لجان عدة كانت تختص بالنظر في تحديد عدد مواقف السيارات الواجب توفرها لكل طلب يتقدم به صاحب عقار، حيث قامت تلك اللجنة

بإصدار عدد من الموافقات بالمخالفة للشرط السابق، بحيث سمحت ببناء عدد من الشقق لا يتناسب مع المساحة المقررة لهواقف السيارات، وه و ما أدى إلى حدوث ازدحام مروري مروع بسبب تلك المخالفات الجسيمة، الأمر الذي يتطلب العمل على وضع حلول جذرية وسريعة لتلافي هذه الاشكالات الاجتماعية والفنية والقانونية فورا، وإلزام الوحدات المعنية بالبلدية بالالتزام بالنظم التي وضعت بهذا الشأن وعدم تجاوزها، ووضع الآلية المناسبة لمنع تكرار مثل تلك الأخطاء، مع التأكيد على أهمية محاسبة المسؤولين في هذا الشأن.

١٠) مشاريع B.O.T المخالفة :

بناء على ما جاء في المادة (12) من قانون البلدية 2005/5 فقد قامت البلدية بالتنسيق مع القطاع الخاص لتطوير المشاريع الحكومية المتعلقة بالخدمات التي تقدمها، وذلك بعد إجراء المنافسة بين المتقدمين ودراسة كل العطاءات المقدمة منهم، ثم التوصية بالترسية على الفائز المتقدم بأفضل العروض.

وقد لوحظ أن عدد كبير من تلك المشاريع تم تغيير أنشطتها بعد الترسية، مما يدل على أحد أو كلا الاحتمالين التاليين: أن البلدية قامت بطرح المشروع دون استكمال دراسته وتوفير البيانات الصحيحة عن مكوناته ومتطلباته، أن أطراف البلدية تعمل على استغلال طرح تلك المشاريع للكسب غير المشروع.

كما تبين من خلال عدد من المخالفات المتعلقة بتلك المشاريع ضعف الرقابة الواجب فرضها من قبل جهاز البلدية في أثناء فترة التنفيذ، وذلك على نحو ما سبق بيانه في بند ضعف الرقابة في الجهاز التنفيذي.

ونتيجة لذلك باتت هذه المشاريع مثيرة للشك بشأن حجم الفساد والتفيع المتعلق بها، فضلا عن أنها أصبحت طاردة لعدد كبير من المستثمرين نتيجة انعدام الشفافية في العمل. كل ذلك يستلزم وجود دراسات سليمة لأي مشروع قبل طرحه على القطاع الخاص، ومراجعة كافة الإجراءات المتعلقة بعقود الـ BOT .. ووضع الإجراءات الكفيلة لضمان وجود رقابة

صحيحة على تلك المشاريع، وإحالة المتسببين في التجاوزات التي حدثت في مشاريع BOT إلى جهات التحقيق، وإسراع مجلس الأمة في إقرار قانون أملاك الدولة .

١١) الخدمة العامة للجمهور :

لا تزال أجهزة البلدية المتعددة تعاني من التخلف التقني - بمقاييس هذا العصر - في مجال تقديم الخدمات للجمهور، وهي بحاجة إلى إحداث ثورة في هذا المجال لتطوير آلياتها بهدف التسهيل على جمهور المتعاملين معها.

ويعتبر ملف البناء (على سبيل المثال لا الحصر) من أهم روافد تدفق المعلومات والبيانات للمنشآت كافة وعلى امتداد الدولة الجغرافي، فبالرغم من تخصيص المبالغ الطائلة وتوقيع العقود المختلفة في سبيل استثمار التكنولوجيا لتطوير ملف البناء، إلا أن البلدية مازالت تعاني نقصا شديدا في هذا الجانب الهام والحيوي مما يشكل عبئا إضافيا على المواطن والجهاز الحكومي على حد سواء.

وعلى الرغم من افتتاح مشروع الحكومة مول، الذي يعنى بتقديم الخدمات الحكومية المختلفة باستخدام وسائل التكنولوجيا الحديثة، إلا أن مشاركة البلدية جاءت متواضعة جدا إلى حد لا يذكر مقارنة مع ما تقدمه من خدمات، والى حد لا يرقى إلى المقارنة مع ما تقدمه باقي الجهات الحكومية. لذا لا بد من وضع تصور متكامل يحقق استثمار التكنولوجيا في تقديم الخدمات للجمهور في أقرب وقت، والبدء بالتنفيذ بشكل عاجل.

١٢) مخالفات يجب معالجتها:

لقد شابته بعض المشاريع لدى بلدية الكويت عدد من المخالفات والتعديات على النظم واللوائح الأمر الذي يستدعي البدء في معالجتها فورا، ووضع الآلية التي تكفل عدم تكرارها، ومنها على سبيل المثال لا الحصر ما يلي:

- مشروع ابو فطيرة
- مراجعة ومتابعة عقود النظافة
- مراجعة ومتابعة عقود الإعلانات
- الكفالات المصرفية والية متابعة وإنهاء الإعفاءات والتعهدات الصادرة على المشاريع.
- معالجة تجاوزات سوق الجمعة
- معالجة آلية الصرف على مشروع شاطئ الوطنية والمشاريع المشابهة
- مشروع شبره الخضار والفواكه بالشويخ
- إزالة التعديات على أملاك الدولة.

١٣) استقلالية الأمانة العامة للمجلس البلدي :

تعتبر "الأمانة العامة" من أهم الوحدات الإدارية الداعمة لأعمال المجلس البلدي، وفي سبيل تحقيق المجلس لأهدافه المرسومة بالقانون فقد اصدر عدة قرارات وتوصيات يطلب من خلالها توفير الدعم اللازم لهذه الأمانة، إلا انه لم يتخذ أي إجراء تنفيذي فعلي في سبيل تحقيق ذلك ، وهو ما أدى إلى إضعاف عمل المجلس البلدي بشكل عام.

لذا على الوزير المعني ضرورة الإسراع للبت في هذا الموضوع، لتحقيق الحد الأدنى من استقلالية المجلس البلدي حتى يمارس دوره بشكل أفضل.

١٤) التنسيق بين الجهاز التنفيذي والمجلس البلدي :

يقوم "جهاز البلدية" بالتعاون و التنسيق مع "المجلس البلدي " في العديد من المواضيع، ويكون ذلك إما بحضور المعنيين في جهاز البلدية إلى المجلس البلدي لإبداء الرأي الفني أو رفع الدراسات والتقارير والبيانات وتقديم الآراء التنظيمية والقانونية وبيان كافة المعلومات لأعضاء المجلس البلدي ولجانه المتعددة.

إلا انه لوحظ تغيب الشروط الواجب توفرها في هذا التنسيق، وتعدد الوحدات الإدارية التي تقوم بإحالة مواضيع إلى المجلس البلدي دون تخويل لها، إضافة إلى غياب الآلية والمسؤولية التي يتم إتباعها في تزويد المجلس البلدي بالمعلومات والبيانات التي يطلبها .. مما أدى الى كثرة شكاوى أعضاء المجلس البلدي من نقص المعلومات التي يطلبونها من جهاز البلدية وكثرة الأخطاء فيها، كما لوحظ أن جهاز البلدية يحيل بعض الموضوعات إلى المجلس البلدي لاتخاذ قرار بشأنه مقرونة باسم صاحب المشروع أو الموضوع، والأولى أن يحال الموضوع بدون اسم صاحب المشروع حتى يصدر المجلس البلدي قراره بناء على الموضوع، ثم يحيله إلى جهاز البلدية لتطبيق القرار على كافة الحالات الشبيهة.

لذا يجب على كل من وزير الدولة لشئون البلدية ورئيس المجلس البلدي وضع النظام اللازم لتحقيق التنسيق المطلوب بينهما لهذا التعاون.

١٥) الرقابة الداخلية :

توجد في جهاز البلدية العديد من التجاوزات المالية والإدارية بلغت حدا من الاستهتار أن صارت تمارس بشكل يومي وعلني في كثير من الأحيان ، وأن أصحاب تلك التجاوزات قد أمنوا العقوبة فتمادوا بالخطأ والتجاوز على المال العام، مما يجعل السكوت عن القيام بعمل يوقف هذا الاستهتار نوع من المشاركة والقبول بتلك التجاوزات.

لذا يجب وضع نظام للرقابة الداخلية والتفتيش في جهاز البلدية ودعمه بالكوادر المؤهلة والمشهود لها بالنزاهة، لتحد من سوء استخدام السلطة لمنافع شخصية أو فئوية، على أن تربط الوحدة الإدارية المعنية بوزير الدولة لشئون البلدية، وأن يتخذ القرارات الصحيحة لمعالجة تلك التجاوزات بشكل سريع ودون قبول لأي مجاملات، مع التأكيد في هذا المقام على أن تشمل اختصاصات هذه الوحدة الإدارية كافة المستويات الإدارية وجميع الوحدات التنظيمية.

التوصيات :

وفي ختام هذا التقرير الموجز، نرفق التوصيات التالي:

م	التوصية	الجهة المعنية
(1)	تطوير المخطط الهيكلي وإصداره بمرسوم : لا بد من إعطاء موضوع انجاز المخطط الهيكلي للدولة أولوية كبيرة، ومن ثم إصداره بمرسوم وفق ما جاء بقانون البلدية الجديد (2005/5) مادة (12) وفرض الالتزام به.	مجلس الوزراء وزير الدولة لشئون البلدية المجلس البلدي
(2)	وضع إستراتيجية للبلدية : الشروع فوراً في وضع إستراتيجية بعيدة المدى "إدارية ومالية" بالتوافق مع المخطط الهيكلي "الفني" ليتم بعد ذلك توزيع العمل على شكل يتناسب مع برنامج عمل الحكومة قصير المدى (أربع سنوات).	وزير الدولة لشئون البلدية المجلس البلدي
(3)	لا مركزية البلدية (ست بلديات) : تفكيك جهاز البلدي إلى بلديات توزع جغرافياً على المحافظات الست.	مجلس الأمة وزير الدولة لشئون البلدية
(4)	مراجعة التشريعات واللوائح المتعلقة بالعمل البلدي : وإجراء اللازم لتطويرها، بدء من قانون البلدية الجديد رقم 2005/5.	مجلس الأمة مجلس الوزراء وزير الدولة لشئون البلدية
(5)	إيقاف تشكيل لجان تتداخل باختصاصات أصيلة لوحدات إدارية معتمدة	وزير الدولة لشئون البلدية
(6)	تعزيز التعاون مع الجهات الرقابية : مع كل من ديوان المحاسبة ووزارة المالية وديوان الخدمة المدنية.	وزير الدولة لشئون البلدية
(7)	تفعيل الرقابة في الجهاز التنفيذي : يجب على البلدية التأكد وبشكل دوري من قيام إدارة الرقابة بواجباتها لوقف التجاوزات، ومحاسبة المقصرين عنها.	وزير الدولة لشئون البلدية

الجهة المعنية	التوصية	م
وزير الدولة لشئون البلدية	ضمان تجديد العقود بشكل صحيح : تفعيل دور الوحدات الإدارية المختصة بمتابعة العقود للقيام بمهامها الموكلة إليها بالأوقات الصحيحة ومحاسبة المقصرين عنها.	(8)
وزير الدولة لشئون البلدية	إيقاف استثناءات البناء في الاستثماري : إلزام الوحدات المعنية بالبلدية بالالتزام بالنظم وعدم تجاوزها، مع التأكيد على أهمية محاسبة المسؤولين في هذا الشأن.	(9)
وزير الدولة لشئون البلدية	تطوير الخدمة العامة للجمهور : وضع تصور متكامل يحقق استثمار التكنولوجيا في تقديم الخدمات للجمهور في أقرب وقت، والبدء بالتنفيذ بشكل عاجل.	(10)
مجلس الأمة مجلس الوزراء وزير الدولة لشئون البلدية	معالجة مخالفات مشاريع B.O.T : ضرورة وجود دراسات سليمة لأي مشروع قبل طرحه على القطاع الخاص، ومراجعة كافة الإجراءات المتعلقة في BOT .. ووضع الإجراءات الكفيلة لضمان وجود رقابة صحيحة على تلك المشاريع، وإحالة المتسببين في التجاوزات إلى جهات التحقيق، وإسراع مجلس الأمة في إقرار قانون أملاك الدولة.	(11)
مجلس الوزراء وزير الدولة لشئون البلدية	مخالفات يجب معالجتها فوراً : ومنها (مشروع ابو فطيرة ، مراجعة ومتابعة عقود النظافة ، مراجعة ومتابعة عقود الإعلانات، الكفالات المصرفية والية متابعة وإنهاء الإعفاءات والتعهدات الصادرة على المشاريع، معالجة تجاوزات سوق الجمعة، معالجة آلية الصرف على مشروع شاطئ الوطنية والمشاريع المشابهة، مشروع شبره الخضار والفواكه بالشويخ ، إزالة التعديلات على أملاك الدولة).	(12)
الجهة المعنية	التوصية	م

<p>وزير الدولة لشئون البلدية المجلس البلدي</p>	<p>(13) استقلالية الأمانة العامة للمجلس البلدي : ضرورة الإسراع للبت في هذا الموضوع، لتحقيق الحد الأدنى من استقلالية المجلس البلدي حتى يمارس دوره بشكل أفضل.</p>
<p>وزير الدولة لشئون البلدية رئيس المجلس البلدي</p>	<p>(14) التنسيق بين الجهاز التنفيذي والمجلس البلدي : وضع النظام اللازم لتحقيق التنسيق المطلوب بينهما لهذا التعاون.</p>
<p>وزير الدولة لشئون البلدية</p>	<p>(15) الرقابة الداخلية : وضع نظام للرقابة الداخلية والتفتيش في جهاز البلدية ودعمه بالكوادر المؤهلة والمشهود لها بالنزاهة، على أن تتبع وزير الدولة لشئون البلدية مباشرة.</p>
<p>وزير الدولة لشئون البلدية</p>	<p>(16) التوعية العامة : حول قانون البلدية واللوائح المعمول بها للعاملين، والتوعية العامة للجمهور الذي يتعامل مع البلدية بكيفية الحصول على الخدمات والإبلاغ عن أي حالات فساد.</p>

انتهى